

الكفاح السياسي في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

بقلم د/ بوسيف محالد

لقد اتخذت المقاومة في الجزائر، في العهد الإستعماري الكولونيالي الفرنسي، عدة أشكال وأساليب اختلفت باختلاف الأوضاع الدولية (بفتح الدال) والدولية (بضم الدال).

وإذا بحثنا في تاريخ المقاومة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية -من بداية الاحتلال إلى نهايته - نجد أن كل الانتفاضات والثورات كانت تندلع دائما عند انهزام فرنسا العسكري أو ضعفها أو انشغالها داخليا أو خارجيا باستثناء فترة الحرب العالمية الثانية التي آمن الجزائريون خلالها بأن الاستعمار سينتهي نهائيا عند نهاية الحرب وذلك بسبب وعود الحلفاء الرسمية والمتكررة طيلة الحرب والسياسة الأمريكية المناهضة للاستعمار وبداية تحرر الشعوب المستعمرة .

وكان الكفاح السياسي المتأثر بأحداث الحرب العالمية الثانية يعمل من أجل استقلال الجزائر عن فرنسا بدون عنف وبدون إراقة دماء⁽¹⁾. وهذا ما نص عليه ووضحه بيان 10 فبراير 1943 الذي وقعته ممثلو الشعب الجزائري

بمختلف الاتجاهات السياسية باستثناء الشيوعيين الذين رفضوا فكرة الإستقلال (2).

ثم اتحد الجزائريون في تجمع أحباب البيان والحرية الذي كان مفتوحا أمام كل سكان الجزائر بدون تمييز عنصري أو ديني أو بعبارة أخرى بدون إقصاء الأقلية الأوروبية واليهود. هذه الأقلية التي أعلنت رفضها - كعادتها - للبيان وتجمع أحباب البيان والحرية.

لقد كانت هذه الأقلية دائما خلال كل الفترة الإستعمارية ضد أدنى الإصلاحات المحتشمة التي اضطرت فرنسا الإستعمارية منحها للجزائريين المسلمين نتيجة الكفاح المستمر .

والأكثر من هذا لقد كان الأوروبيون - بمختلف جنسياتهم - انفصاليين منذ بداية الإحتلال وبدءا بمطالبتهم بالإستقلالية المالية. وقد عبروا عن رغبتهم الإستقلالية وعن خطورتهم على فرنسا مرارا وفي عدة مناسبات وعبر فترات ومحطات تاريخية نخص بالذكر منها إستنجادهم بإيطاليا عام 1871 عند إنهمزام فرنسا أمام ألمانيا وإندلاع ثورة المقراني، ورفضهم لمشروع بلوم فيوليت الذي منح الجنسية الفرنسية لحوالي 20 ألف جزائري فقط وتمردهم على قرار 7 مارس 1944 الذي جعلهم يصرحون مرارا للجنرال ديغول بأنهم مستعدون لاستعمال كل الوسائل من أجل بقاء الجزائر "فرنسية" مهما كانت الظروف". لقد نص هذا القرار على منح الجنسية الفرنسية لحوالي 60 ألف جزائري ورفضه الجزائريون واعتبروه مهزلة بعدما أعلنت الإدارة الفرنسية موافقتها

المبدئية على الإستقلال الداخلي كما نص عليه بيان 10 فبراير 1943 وملحقه.

ومن أحسن الأمثلة وأوضحها عن رغبة الأوروبيين الإستقلالية نذكر تمرد 13 ماي 1958 وتمرد 26 جانفي 1960 ورفضهم لسياسة الجنرال ديغول في مرحلتها الخامسة وفكرة الجزائر جزائرية التي جاء من أجلها إلى الجزائر يوم 9 ديسمبر 1960، وكانت آخر ورقة يلعبها الجنرال ديغول أمام المعمرين الكولون والأوروبيين المدافعين عن الإمبراطورية الفرنسية وكان ردهم: "الجزائر فرنسية". ونذكر كذلك تمرد يوم 22 أبريل 1961 وتأسيس منظمة الجيش السري (O.A.S).

1- بيان الشعب الجزائري وملحقه :

ما هي أهم الأحداث التي حتمت تحرير بيان 10 فبراير 1943 ، تحت عنوان: « الجزائر أمام النزاع العالمي - بيان الشعب الجزائري » ؟.

لقد ذكر فرحات عباس⁽³⁾ - محرر هذا الميثاق المطلي - تأثير تطور أحداث الحرب العالمية الثانية التي كانت سببا في استيقاظ الشعوب المستعمرة. وكانت دعاية الحلفاء بواسطة أجهزة الراديو تعمل على تربية وتوعية الشعوب المستعمرة سياسيا في كل أنحاء العالم بواسطة نداءاتها المتكررة من أجل تحرير الشعوب ومساواتها .

وفرّح الجزائريون كباقي الشعوب المستعمرة بمبادئ الميثاق الأطلنطي وتفتنوا لحقهم في الحرية واعتقدوا أن الإستقلال سيتحقق⁽⁴⁾ . وقد رسخ

هذا الإعتقاد في عقلية الجزائريين تطور الوضعية الداخلية والخارجية خلال كل فترة الحرب .

لقد كان إنزال القوات الأمريكية والإنجليزية بالجزائر يوم 8 نوفمبر 1942 من أبرز الأحداث التي غيرت عقلية الجزائريين ⁽⁵⁾ ، وهذا ما يفسر الاجتماع الفوري لكل للإتجاهات السياسية من أجل الاتفاق حول مخطط عمل .

واجتمع فرحات عباس يوم 20 ديسمبر 1942 بـ 24 منتخبا وجهوا رسالة الى السلطات الفرنسية والإنجليزية والأمريكية خاصة - والتي وصفوها كلها بالمسؤولة.

وطالبوا بعقد ندوة فورا تجمع المنتخبين والممثلين الحقيقيين لكل المنظمات الجزائرية قبل مشاركة الجزائريين في الحرب.

مرة أخرى- بعد سنة 1912 - وضع الجزائريون شروطهم مستغلين فرصة الحرب ولكن في هذه المرة تغيرت الأوضاع وانتهى وقت المطالبة بالمساواة والمواطنة الفرنسية و حان وقت المواطنة و الجنسية الجزائرية .

رفض الحاكم العام هذا المطلب، الأمر الذي جعل فرحات عباس يوجه نصا آخر للسلطات الفرنسية فقط . وللمرة الثانية رفض الحاكم العام شاتال CHATEL الرد على هذه الرسالة.

وفي يوم 17 جانفي 1943، عين مارسال بيروتان Marcel PEYROUTON حاكما عاما. فاجتمع فرحات عباس فورا بالمنتخبين بمكتب المحامي بومنجل بالجزائر العاصمة وحضر هذا الاجتماع ممثلو حزب

الشعب الجزائري (الدكتور لامين دباغين وعسلة حسين)، وجمعية العلماء (توفيق المدني و خير الدين و العربي التبسي)، ورئيس جمعية الطلبة المسلمين (محمد الهادي جمان)، والمنتخبون والمستشارون العامون والمندوبون الماليون (د. سعدان، د. تامزالي ، غرسي أحمد و قاضي عبد القادر) ⁽⁶⁾.

بعدما تعذر على فرحات عباس الاجتماع مرة أخرى بممثلي الشعب، كلف بتحرير الميثاق المطلي الجديد الذي عرف ببيان الشعب الجزائري ⁽⁷⁾ واعتمد فرحات عباس في تحرير البيان على التقرير الذي بعثه إلى المارشال بيتان PETAIN يوم 10 أكتوبر 1941 ⁽⁸⁾.

بعد لحظة تاريخية لتطور الوضعية السياسية والإقتصادية والاجتماعية منذ الاحتلال، يطرح البيان مشكلة الجزائر بعد الحرب لاسيما غداة انزال الجيوش الأنجليزية الأمريكية .

ويذكر البيان أن هذا الإنزال قد أبعد الجزائر عن فرنسا وجعل الأوروبيين يتنافسون من أجل السلطة. جمهوريون وأتباع ديغول وملكيون ويهود يدافعون على مصالحهم الشخصية ويظهرون ولاءهم للحلفاء ويتجاهلون وجود ثماني ملايين جزائري.

كما يوضح البيان قلق الجزائريين تجاه أمن ومستقبل بلادهم . لقد ترك فرحات عباس والمنتخبون سياسة الأدماج نهائيا وبين الغاء مرسوم كريميو CREMIEUX للجزائريين أن المواطنة الفرنسية الممنوحة للأهالي ، كانت مؤقتة وقابلة للرجوع فيها. وبالتالي أصبح الجزائريون لا يثقون في كلمة فرنسا حتى ولو ضمنها القانون ⁽⁹⁾.

بعد التذكير بتصريح الرئيس روزفلت Roosevelt باسم الحلفاء والذي أكد أن حقوق كل الشعوب، الصغيرة والكبيرة، ستحترم في تنظيم العالم الجديد، وبما أن فرنسا وافقت على الميثاق الأطنطي ووقعته، وضع الشعب الجزائري بدقة مطالبه الممثلة في :

" أ - إدانة وإلغاء الإستعمار الذي يعني ضم و استغلال شعب من طرف شعب آخر . وهو عبارة عن نمط لعبودية جماعية .

" ب - تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها على كل الشعوب بدون استثناء.

" ج - تخصيص الجزائر بدستور يضمن :

- 1- الحرية والمساواة المطلقة بالنسبة لكل السكان بدون تمييز عنصري أو ديني.
- 2- إلغاء الملكية الاقتصادية بواسطة إصلاح جذري وحق الرفاهية بالنسبة للطبقة الفلاحية الكبرى .

3- الإعتراف باللغة العربية لغة رسمية في نفس مستوى اللغة الفرنسية .

4- حرية الصحافة وحق تكوين الجمعيات .

5- التعليم المجاني والإجباري بالنسبة لكل السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة بالنسبة لكل الديانات .

" د - مشاركة الجزائريين الفورية والحقيقية في حكم بلادهم ... هذه الحكومة تعمل على مشاركة الشعب الجزائري في الكفاح المشترك.

" هـ - اطلاق صراح كل المحكوم عليهم والمسجونين السياسيين مهما كان انتماءهم السياسي (10).

لقد وقع البيان في بداية شهر فبراير ثلاثون ممثلا من مستشارين بلديين وعامين ومندوبين ماليين، وسلمه وفد يرأسه فرحات عباس يوم 31 مارس 1943 للحاكم العام مارسال بيروتان Marcel PEYROUTON وفي اليوم الموالي سلم نفس الوفد البيان لممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والإتحاد السوفياتي. كما أرسل الى الجنرال ديغول في لندن والى الحكومة المصرية .

وعمجرد محيي الجنرال ديغول الى الجزائر العاصمة وتأسيسه ورئاسته للجنة الفرنسية للتحرير الوطني قدم له مرة أخرى البيان يوم 10 جوان 1943 وللجنرال كاترو CATROUX يوم 11 جوان .

بعدما لاحظ أن عدد التوقيعات غير كاف ، طاف فرحات عباس بكل أنحاء الجزائر من أجل أن يتبناه كل من له مسؤولية باسم الشعب الجزائري وإستطاع أن يجمع 56 توقيعاً قبل نشر البيان (11).

لقد وافق الحاكم العام على البيان كقاعدة لمستقبل مصير الجزائر . وطبقا لوعده يوم تسليمه البيان ، عين بقرار يوم 03 أفريل اللجنة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل الإتفاق على برنامج إصلاحات تنفذ في الحالة الحاضرة وطلب من المنتخبين والمندوبين الماليين الجزائريين إضافة اقتراحات ملموسة للمطالب التي يوافق عليها مبدئيا .

اجتمعت هذه اللجنة مرتين . المرة الأولى من يوم 14 الى يوم 17
أفريل والمرة الثانية من يوم 23 الى يوم 26 جوان 1943 وحضر الاجتماعين
أقوستين بارك Augustin BERQUES بصفته محافظ الحكومة.

وحرر مشروع الإصلاحات يضاف الى البيان وعرف بملحق البيان وقعه
المندوبون الماليون يوم 26 ماي 1943 ثم وافقت عليه اللجنة الإسلامية
للدراستات الاقتصادية والاجتماعية يوم 26 جوان 1943 .

في عرض الأسباب، يذكر الملحق الحكومة الفعلية تحت مسؤولية
الجنرال جيرو GIRAUD مختلف مراحل المسألة الجزائرية والسياسة
الإستعمارية خلال 113 سنة من الإحتلال و الإستعمار ويؤكد مطالب بيان
10 فبراير 1943 ويذكر مرة أخرى الأحداث والظروف التي سببها تطور
الحرب العالمية الثانية ويقر أنه لمطلب عادل - في هذه الوضعية الداخلية
والخارجية- أن يكون الجزائري على الأقل مواطنا في بلده وهذا أوضح
تصريح وأبسط تبرير للاعتراف بالأمة الجزائرية التي يطالب ملحق البيان
بتكوينها. ويشتمل ملحق البيان على محورين:

يتضمن المحور الأول الإصلاحات التي تؤجل إلى نهاية الحرب حيث
ستقام 'بالجزائر حكومة جزائرية لها دستور لها الخاص بها تعده جمعية جزائرية
منتخبة بلاقتراع العام من طرف كل السكان.

ويشتمل المحور الثاني على الإصلاحات الضرورية والممكنة التي تسمح
بها ظروف الحرب والتي يطالب بها الشعب الجزائري وتتضمن إصلاحات
سياسية تتمثل في مشاركة الممثلين الجزائريين الفورية والفعلية في حكومة

وإدارة الجزائر. وكذلك إصلاحات اقتصادية واجتماعية في ميادين الفلاحة واليد العاملة والتعليم.

وكل هذه المطالب طرحت بشكل واضح:

"1- تحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية متكونة من وزارات موزعة بالتساوي بين فرنسيين وجزائريين.

2- المساواة بين الفرنسيين والجزائريين في المجالس المنتخبة.

3- الإدارة المحلية للدوار في البلديات المختلطة طبقا لقانون البلديات لعام 1884 .

4 - حق الجزائريين المسلمين في الوصول إلى كل الوظائف العمومية وحتى وظائف السلطة والنفوذ بنفس شروط التوظيف والترقية والراتب والتقاعد الخاصة بالموظفين الفرنسيين .

5- المساواة أمام ضريبة الدم مع إلغاء نظام التجنيد الخاص بالأهالي ووضع نظام تجنيد موحد مع المساواة وحق الوصول إلى كل الرتب.

6- إلغاء الإقتصاد الموجه والعودة إلى نظام الحرية.

7- إلغاء القانون الخاص بالتنسيق بين السكة الحديدية والطرق.

8- حرية العقيدة الإسلامية.

9- حرية الصحافة باللغتين.

10- الترخيص من أجل إنشاء ثلاث جرائد جزائرية بالجزائر ، وهران وقسنطينة من أجل إعلام وتوجيه ونقل الرأي العام " (12).

لم تؤخذ هذه المطالب بعين الاعتبار من طرف السلطات الفرنسية واكتفت الإدارة بالإعلان عن مجموعة إصلاحات يوم 6 أوت 1943 تهدف إلى تهدئة الوضع خلال الحرب.

لقد عبر المندوبون الماليون الجزائريون عن غضبهم وإستياءهم ورفضوا عقد جلسة الدورة الغير عادية التي تم إستدعاؤها يوم 22 سبتمبر 1943 ومن أسباب الغضب نذكر كذلك لامبالاة السلطات وعلى رأسها الجنرال كاترو Catroux بعد أحداث 25 جويلية 1943 بسكيكدة التي خلفت ثلاثين ضحية جزائرية بسبب إعتداء الجنود السود عليها.

قام الجنرال كاترو Catroux بحل فرع المندوبين الماليين يوم 23 سبتمبر 1943 وأوقف في نفس الوقت فرحات عباس والسايح عبد القادر، رئيس الفرع العربي للمندوبيات المالية وبعثهما في إقامة جبرية : الأول بتبليالة والثاني ببني عباس وحسب فرحات عباس أرغم كاترو على إطلاق سراحهما يوم 2 ديسمبر 1943 عقب مظاهرات إحتجاجية في أغلب أكبر المدن الجزائرية لا سيما الجزائر وسطيف وقسنطينة (13).

ثم إستقبل الجنرال كاترو Catroux 12 منتخبا يوم 15 ديسمبر و في يوم 16 ديسمبر ألغى قرار حل فرع المندوبين.

هكذا رفضت الحكومة العامة البيان وملحقه.

وكانت تصرفات الجنرال كاترو Catroux تهدف إلى تفكيك وحدة المنتخبين الجزائريين.

وفي يوم 12 ديسمبر 1943 أعلن الجنرال ديغول من قسنطينة عن إصلاحات سيتضمنها قرار 7 مارس 1944 .

وبعد أسبوع بالضبط من صدور هذا القرار الذي رفضه الشعب الجزائري وممثلوه بالإجماع أسس فرحات عباس حركة أحباب البيان والحرية.

2- الإتحاد ضمن حركة أحباب البيان والحرية :

لقد كانت حركة أحباب البيان والحرية تجمعا للقوى المناهضة للاستعمار ومفتوحة أمام كل الجزائريين وكل سكان الجزائر بدون إستثناء. ومن بين أهداف ووسائل عمل هذه الحركة حسب ما ورد في نصوصها نخص بالذكر : - " التعرف على بيان الشعب الجزائري والدفاع عنه بعدما رفضته مع ملحقه الإدارة الفرنسية وتعود السكان على فكرة الأمة الجزائرية وجعلهم يرغبون في جمهورية مستقلة متحدة فيديراليا مع جمهورية فرنسية متجددة و مناهضة للإمبريالية " (14) .

اتصل فرحات عباس بكل ممثلي الشعب الجزائري وبكل المنظمات الجزائرية. إنضمت جمعية العلماء فوراً للتجمع وضاعف فرحات عباس من إتصالاته وزار مرتين مصالي الحاج بإقامته الجيرية : الأولى ببوغاري والثانية بقصر الشلالة والذي عبر عن ثقته من أجل إقامة جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا ولكنه أضاف بأنه لا يثق في فرنسا التي يرى بأنها تخضع للقوة فقط ولا تمنح إلا ما يؤخذ منها عنوة (15).

رغم تحفظ مصالي الحاج، اتفق الرجلان على برنامج أحباب البيان والحرية.

و اتخذ حزب الشعب الجزائري المنحل والسري أحباب البيان والحرية كغطاء لنشاط مناضليه المهيكليين والمنظمين.

إن الإتحاد والوحدة بين المنتخبين وجمعية العلماء ومناضلي حزب الشعب أعطى للحركة صدى واسعا وأحرز على نجاح كبير بين السكان وفي ظرف أسابيع قليلة سجل مقر أحباب البيان و الحرية 500.000 إشتراك وانتقل المقر بسبب هذا التوسع من سطيف إلى الجزائر العاصمة .

أما بالنسبة للشيوعيين، فقد فضلوا تأسيس حركة "أحباب الديمقراطية" وكان تأثيرهم محدودا جدا وحسب بن علي بوقرط- الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي الجزائري حتى سنة 1939 والمناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري ابتداء من 1941 - كانت هذه الحركة تعمل على إستعمال الجماهير في الدفاع عن فرنسا خلال الحرب⁽¹⁶⁾.

لقد أسس فرحات عباس جريدة Egalité⁽¹⁷⁾ في سبتمبر من سنة 1944 والتي كانت لسان حال أحباب البيان والحرية ونشر بها عدة نداءات ومقالات تهدف إلى توعية الأوروبيين من أجل قبول فكرة الأمة الجزائرية.

وبما أن هذا التجمع كان مفتوحا أمام كل سكان الجزائر بدون أي إستثناء فقد كان يعمل على خلق التضامن الجزائري بين كل المجموعات السكانية (جزائريون مسلمون - أوروبيون مسيحيون ويهود) وجعل الشعور بالمساواة والرغبة في الحياة معا.

لكن رغم كل الجهود كانت الهوة تحفر وتتسع بين الأوروبيين والجزائريين.

وأظهر المعمرون الكولون والإدارة الفرنسية تخوفهم من إتحاد ووحدة الجزائريين وأقلقهم تطور ونشاط أحباب البيان والحرية الذي أصبح يتسع بسرعة.

3- نشاط وتطور أحباب البيان والحرية :

وصفت عدة تقارير "الخطر" الذي تمثله هذه الحركة على الوجود الفرنسي بعد إتساعها وانتشارها السريع عبر كافة التراب الوطني.

واقترحت تقارير حل هذه الحركة ابتداء من شهر جويلية من سنة 1944 حيث كانت ترى فيها مخالفة للقوانين السارية المفعول وأنها تشكل خطرا على وحدة التراب الفرنسي ورأى الحاكم العام في هذه الحركة كذلك عملا يفصل الجزائر عن فرنسا⁽¹⁸⁾ وأعلن عن الإجراءات التي يجب أن تؤخذ بشأن حلها وفضل أن يكون ذلك بواسطة مرسوم كما فعلت الإدارة بالنسبة لحزبي مصالي الحاج حيث حلت حزب نجم شمال إفريقيا يوم 20 جانفي 1937 وحزب الشعب الجزائري يوم 26 سبتمبر 1939⁽¹⁹⁾

وراقبت الإدارة عن قرب نشاط تجمع احباب البيان و الحرية _ كحركة شرعية _ يسمح لها بالدعاية.

كون هذا التجمع بتاريخ 25 أبريل 1945, 171 فرعا موزعين على كامل التراب الوطني كالآتي:

62 فرعا بالنسبة لعمالة الجزائر، 84 فرعا بالنسبة لعمالة قسنطينة، و 15 بالنسبة لعمالة وهران و 10 بالنسبة لأقاليم الجنوب⁽²⁰⁾ .

لقد أصبحت حركة أحباب البيان و الحرية تتسع إتساعا شاسعا عبر الجزائر في ظرف أسابيع قليلة وأنشئت فروع في أبعد المناطق النائية لا سيما في عمالة قسنطينة التي تعرف سكانها على نشاط فرحات عباس منذ بداية حياته السياسية.

و لم يسبق من قبل لأية حركة أن سجلت عدد 500.000 منخرطا. وإبتداء من شهر أبريل برمجت الحركة عدة محاضرات و ندوات وأعطيت الأوامر لتسجيل حالات الإقامة الجبرية و المحكوم عليهم⁽²¹⁾. وخلال المؤتمر الولائي المنعقد بقسنطينة يومي 20 و 22 ماي 1944 تقرر تأكيد المبادئ المتعذر مسّها و هي : « تكوين دولة جزائرية، حسب رغبة أغلبية سكان الجزائر، مع حرية داخلية متمثلة في تكوين برلمان و حكومة جزائرية ».

كما رفض المؤتمر قرار 7 مارس 1944 لأنه مخالف لطموحات السكان الجزائريين.

في يوم 25 جانفي 1945، اجتمعت فروع أحباب البيان و الحرية بمقر تجمع الجزائر في ندوة إعلامية وأعلنت عن تمسكها بمبادئ البيان و قررت تأكيد المطالب التالية حسب المبادئ الديمقراطية و الجمهورية :

" 1- مشاركة الجماهير الشعبية الجزائرية في ممارسة السلطة باستبدال الحكومة العامة بحكومة جزائرية

" 2- إستبدال الجمعيات الجزائرية ببرلمان جزائري
" 3- المساواة في التمثيل داخل كل جهاز حكومي و في كل جمعية بين
السكان الفرنسيين و الجزائريين.

أكدت لائحة 25 جانفي 1945 المطالب التي وافق عليها المؤتمر الولائي
يوم 22 ماي 1944.

و أضافت المطالب التالية :

- "أ. إلغاء البلديات المختلطة ونظام مناطق الجنوب
- "ب. الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية
- "ج. إستقلالية العبادة الإسلامية طبقا لمبدأ فصل الدين عن الدولة
- "د. عفو عام وإطلاق سراح كل المسجونين والموضوعين في الإقامة الجبرية
وخاصة مصالي" (22).

في هذه الفترة كان حزب الشعب الجزائري ينشط في السرية.

4- حزب الشعب الجزائري السري :

أقلق حزب الشعب الجزائري السري الشرطة والإدارة التي راقبته منذ
حله يوم 26 سبتمبر 1939 وكانت ترى في تنظيمه الدقيق ونشاطه المكثف
خطرا على الوجود الفرنسي في الجزائر.
وبينت تقارير أن هذا الحزب السري كان يشكل الأغلبية الساحقة في
العديد من فروع أحباب البيان والحرية.

حسب القائمة التي وضعتها الشرطة يوم 25 أبريل 1945 فإن حزب الشعب يشكل الأغلبية الساحقة في كل فروع مقاطعة باتنة وعددها 13 فرعا وفروع مقاطعة عنابة وعددها 7 فروع وفي مقاطعة قسنطينة وعدد فروعها 25 فرعا تتراوح نسبة حزب الشعب بين 50 و 95 % وفي مقاطعة بجاية وعدد فروعها 14 فرعا فتتراوح نسبة الحزب بين 40 و 70 % وفي مقاطعة قالمة وبها 6 فروع تتراوح النسبة بين 60 و 75 % وفي سكيكدة وبها 5 فروع تتراوح النسبة بين 50 و 75 % وفي سطيف وبها 14 فرعا تتراوح النسبة بين 50 و 70 % .

كما ذكرت التقارير أن الحزب السري كان يشكل الأغلبية في العديد من فروع عمالتي وهران والجزائر. لا سيما في قصر الشلالة (100 %) (والبليدة وبوغاري، والبرواقية وبلكور و Clos Salembier ومقاطعة المدية وتيزي وزو وسيدي بلعباس⁽²³⁾).

لقد حافظ حزب الشعب على تنظيمه وعلى الجمعيات الرياضية ومنظمات الشباب المختلفة التي أنشأها أو كان يراقبها. و نخص بالذكر — على سبيل المثال فقط — حركة الكشف الإسلامية⁽²⁴⁾ التي أنشأها محمد بوراس يوم 7 أبريل 1939 والذي اعتقلته الادارة الاستعمارية عندما كان يحاول الاتصال بلجنة الهدنة الألمانية بالجزائر العاصمة فحاكمته بسرعة وأعدمته يوم 27 ماي 1941.

وتوضح الوثائق أنه كان يحضر الشباب للعمل المسلح و تؤكد ذلك الأحداث فيما بعد حيث وجدنا بعد اندلاع الثورة المسلحة أن اغلب قادة

جبهة التحرير و جيش التحرير قد تكونوا في الحركة الكشفية الإسلامية خلال الحرب العالمية الثانية .

لقد كانت فعلا الحركة الكشفية مدرسة حقيقية لتكوين الوطنيين الذين تحولوا فيما بعد إلى ثوريين .

و لعبت جمعية العلماء المسلمين دورا هاما في تربية و تكوين الشباب في هذه الحركة التي استحوذ عليها مناضلو حزب الشعب الجزائري السري .

الأمر الذي جعل الإدارة الاستعمارية و الشرطة تراقب عن قرب هذه الحركة و نشاط مؤطريها من حزب الشعب السري .

استغلت الكشافة الإسلامية كل الظروف و المناسبات و الأعياد الدينية من اجل تنظيم المظاهرات و توعية الجماهير الشعبية سياسيا.

وكانت ترى هذه الجماهير أطفال الكشافة محاربين في المستقبل. لا سيما عندما تتردد باستمرار ألفاظ الحرية و الاستقلال و التضحية و الجهاد في كل الأناشيد الوطنية الحماسية و التي كانت في نفس الوقت أناشيد حزب الشعب.

لقد رأت الإدارة الفرنسية في نشاط حزب الشعب السري تحضيرا للعمل المسلح. أما بالنسبة للمناضلين فقد كانوا يعملون من أجل تحقيق الاستقلال و توعية الجماهير الشعبية و كانت الوضعية السياسية في المغرب العربي و في المشرق و في المستعمرات تشجع على صعود الحركة الوطنية.

الهوامش:

¹- أنظر أطروحتنا:

Boucif MEKHALED, Les événements du 8 mai 1945 à Sétif, Guelma et Kherrata, Thèse de Doctorat, Institut d'Histoire des Relations Internationales Contemporaines, Université de Paris I, Panthéon-Sorbonne, 1989, Volumes I et II, 724 pages, p.p. 68 –111.

2- أنظر كتابنا :

Boucif MEKHALED, Chroniques d'un massacre, 8 mai 1945, Sétif, Guelma, Kherrata, Ed. Syros, Paris 1995, 251 P, pp 33-68.

³- Ferhat ABBAS, Guerre et révolution d'Algérie, T1, la nuit coloniale, Ed. Julliard, Paris, 1962, 233 p., p.p. 135 –139.

-U.D.M.A, Du Manifeste à la République Algérienne, Imprimerie générale, Alger 1948, 137 pages, p.p. 23 –24.

4 - أنظر كتابنا :

Boucif MEKHALED, Témoignages sur le 8 mai 1945, à Sétif, Guelma et Kherrata, Institut d'Histoire des Relations Internationales Contemporaines (I.H.R.I.C.), Université de Paris I, Panthéon-Sorbonne, Paris, 1984.

5 - د . بوسيف محالد ، صدى العلاقات الدولية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية - جريدة

الجمهورية الحلقة الأولى : عدد 8899-13 ماي 1991

والحلقة الثانية: عدد 8905 ليوم 20 ماي 1991

Boucif MEKHALED, Chroniques d'un massacre, op. cit. P.38.-6

7- يحتوي النص الأصلي على 13 صفحة ويوجد بالأرشيف الوطني الفرنسي بباريس 72

AJ589. .

8- يحتوي هذا التقرير على 29 صفحة ، واعترف المارشال PETAIN بعدة انتقادات في رسالة

وجهها لفرحات عباس يوم 04 أوت 1941.

9- Ferhat ABBAS , op. cit ., p . 138

- 10- نص البيان باللغة الفرنسية.
- 11- أنظر التوقيعات في: Opuscule de L'U.D.M.A, op. cit. , pp42 – 43
- 12- Additif, in opuscule de l'U.D.M.A., op. cit. pp 45.50
- 13- U.D.M.A ., op cit., p.51
- 14- STATUTS des A.M.L., Article 4.
- 15- Ferhat ABBAS, op. Cit ., p 151.
- 16- Benali BOUKORT, Le souffle du Dahra, ENAL. Alger, 1976, -16 p 99.
- 17- « Egalité des hommes, des peuples et des races » : عنوانها الكامل
- 18- Boucif MEKHALED, Chroniques ..., op.cit.p .46.
- 19- Journal Officiel du 27/01/1937 et du 2/10/1937
- 20- Boucif MEKHALED, les événements du 8 mai 1945... op.cit ; pp647-654.
- 21- Boucif MEKHALED, Chroniques d'un massacre..., op.cit p47
- 1^{re} circulaire datée du 20 avril 1944 – Archives de constantine.
- 22- Résolution du 25 Janvier 1945.
- 23- Boucif MEKHALED, les événements du 8 mai 1945... op- cit ; pp 647-654.
- 24- Boucif MEKHALED , Chroniques d'un massacre..., op.cit pp 50-53
- Voir Boucif MEKHALED, Le rassemblement des S.M.A de Juillet 1944 à Tlemcen, in le Quotidien d'Oran N°198 du 10/08/1995.

